

لتعيينها محصورا من موضوعها وقد يقع لها
 شخصية لكون موضوعها شخصا معينا وان لم يكن
 كذلك اي لا يكون موضوع القضية شخصا معينا جزئيا
 بل يكون غير معين كلياً فان بين كمية افراد الموضوع
 من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومستوية اما
 كونها محصورة فلهذا افراد موضوعها وانما كونها مستوية
 فلا اشتراكا على السور الذي هو اللفظ الذي على كمية افراد
 الموضوع حاصل لها ومحيط بها والسور ما حوذا في السور
 البلد فكأنه يحصر البلد كذلك ذلك يحصر محيط افراد
 الموضوع وانما المحصور اما ان يحكم فيها على كل افراد او
 على بعضها وعلى العقل يربى اما بالاجاب وبالسلب فان
 كان الاول فالقضية كلية مستوية موجبة كقولنا كل انسان
 كاتب او سالبه كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان كاتب

والسور

والسور في الكلية الموجبة فهو كل وفي الكلية السالبة
 لا شيء ولا واحد كاذكنا وان كان الثاني اي وان كان
 الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مستوية
 موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبه كقولنا
 بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية
 الموجبة بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة شيء
 ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك
 وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم
 فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى امهاله
 نحو الانسان في الحس لا حال بيان كمية الافراد التي يحكم
 فيها فاذا العتمة مثلثة كالتة الشيخ في الشلايق
 ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصح ان
 نقول الكلام في القضايا المنهية في العلوم والقضايا